

الأمم المتحدة



Distr.
GENERAL

A/43/272

S/19719

31 March 1988

ARABIC

ORIGINAL : ARABIC/ENGLISH

مجلس
الأمن



الجمعية
العامة

مجلس الأمن
السنة الثالثة والأربعون

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والأربعون
البندان ٣٧ و ٤٠ من القائمة الاولى*
قضية فلسطين
الحالة في الشرق الاوسط

تقرير الامين العام

١ - يقدم هذا التقرير وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٦/٤٢ دال المؤرخ في ٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ بشأن مسألة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط . وفيما يلي نص منطوق القرار :

"إن الجمعية العامة ،

...

١" - تحيط علما بتقرير الامين العام (١) ؛

٣" - تلاحظ مع الارتياح توافق الآراء الدولي الدائب التزايد المؤيد لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط في وقت مبكر ، كما يتجلى في البيانات الملقاة خلال المناقشة ؛

٣" - تقرر مرة أخرى أن قضية فلسطين هي جوهر النزاع العربي - الاسرائيلي في الشرق الاوسط ؛

* A/43/50

(١) A/42/714-S/19249 و A/42/779-S/18849

.../...

88-08678 ٥٨١٥٠

٤" - تؤكد من جديد مرة أخرى تأييدها للدعوة إلى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط وفقا لاحكام القرار ٥٨/٣٨ جيم ، وبصفة خاصة ما يتضمنه من مبادئ توجيهية وتحديد للمشاركين في المؤتمر ؛

٥" - تكرر تأكيد تأييدها للدعوة إلى إنشاء لجنة تحضيرية ، في إطار مجلس الأمن ، يشترك فيها الأعضاء الدائمون في المجلس ، لاتخاذ الاجراءات اللازمة لعقد المؤتمر ؛

٦" - تؤكد مرة أخرى الحاجة الماسة لأن تبذل جميع الحكومات مزيدا من الجهود الملموسة والبناءة من أجل عقد المؤتمر دون مزيد من التأخير ؛

٧" - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل جهوده بالتشاور مع مجلس الأمن ، لعقد المؤتمر ، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في موعد لا يتجاوز ٣١ آذار/مارس ١٩٨٨ ؛

٨ - تقرر أن تنظر في دورتها الثالثة والاربعين في تقرير الأمين العام عن تنفيذ هذا القرار" .

٢ - وفي ١٠ آذار/مارس ١٩٨٨ ، وجه الأمين العام ، عملاً بالطلب الوارد في الفقرة ٧ من القرار أعلاه ، الرسالة التالية إلى رئيس مجلس الأمن :

"أتشرف بأن أشير إلى القرار ٦٦/٤٢ دال ، الذي اعتمدته الجمعية العامة في ٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، بشأن مسألة عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط وفقا لاحكام قرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم . ويرفد نص القرار ٦٦/٤٢ دال .

وكما تدركون ، لقد أشيرت هذه المسألة بادئ ذي بدء في الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة ، عندما أُوُتمد القرار ٥٨/٣٨ جيم ، وظل منذ ذلك الحين موضوعا لقرارات تتخذها الجمعية العامة سنوياً ولتقارير سنوية يقدمها الأمين العام ، عقب التشاور مع مجلس الأمن .

"وتطلب الفقرة ٧ من القرار ٦٦/٤٢ دال إلى الأمين العام أن يواصل جهوده ، بالتشاور مع مجلس الأمن ، لعقد المؤتمر ، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في موعد لا يتجاوز ٣١ آذار/مارس ١٩٨٨ .

"وتشير المشاورات التي أجريها مع الأطراف والجهات المعنية الأخرى إلى أن العقبات ، التي حالت حتى الآن دون عقد المؤتمر الدولي للسلام كما توخى ذلك القرار ٥٨/٣٨ جيم ، مازالت قائمة . بيد أنني أشعر مرة أخرى أن من الجوهرى التشاور مع مجلس الأمن ، عن طريق رئيسه ، قبل أن أعد تقريرى إلى الجمعية العامة . وبناء على ذلك فسأغدو ممثناً ، سيادة الرئيس ، إذا تسننى إبلاغى بحلول ٢٥ آذار/مارس بآراء أعضاء المجلس بشأن عقد المؤتمر الدولى للسلام في الشرق الأوسط وفقاً للقرار ٥٨/٣٨ جيم" .

٢- وفي ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٨ ، أرسل رئيس مجلس الأمن بالرد التالي :

"يشرفنى أن أشير إلى رسالتكم المؤرخة في ١٠ آذار/مارس ١٩٨٨ بشأن مسألة عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، التي التمستم فيها التشاور مع مجلس الأمن فيما يتعلق بهذه المسألة مرة أخرى ، مع مراعاة الأحكام ذات الصلة الواردة في قرار الجمعية العامة ٦٦/٤٢ دال المؤرخ في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ .

"وبناء على ما أبدىتموه من رغبة في إبلاغكم ، بحلول ٢٥ آذار/مارس ، بآراء أعضاء مجلس الأمن بشأن هذه المسألة ، فقد أجريت المشاورات اللازمة في هذا الصدد .

"وأعضاء مجلس الأمن يشعرون بقلق شديد إزاء عدم إحراز أي تقدم جوهرى في حل أزمة الشرق الأوسط التي تشكل مصدراً من أخطر مصادر عدم الاستقرار في العالم .

"وقد أظهرت المشاورات التي أجريتها أن أعضاء مجلس الأمن مقتنعون بأن التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط ، لاسيما الحالة في الأراضي المحتلة ، تدعو إلى اتخاذ إجراء عاجل لحل المشكلة الاسامية من خلال تسوية شاملة عادلة ودائمة ، بما في ذلك حل المشكلة الفلسطينية بجميع جوانبها .

"وجميع أعضاء مجلس الأمن متفقون ، في هذا الشأن ، على استصواب عقد مؤتمر دولي معني بالشرق الأوسط .

"وقد أعلن جميع أعضاء مجلس الأمن تقريرا تأييدهم لعقد مؤتمر دولي موضوعي في وقت مبكر تحت رعاية الأمم المتحدة ، بحيث تشترك فيه جميع الأطراف المعنية وأعضاء مجلس الأمن الدائمون الخمسة . وأعربوا عن استعدادهم لبذل كل الجهود للمساعدة في تذليل بقية العقبات التي تعرقل عقد مثل هذا المؤتمر .

"وكرر معظم هؤلاء الأعضاء الاعراب عن تأييدهم لقرار الجمعية العامة ٥٨/٢٨ جيم ، الذي يذكر ، في جملة أمور ، أن أحد الأهداف الرئيسية لمثل هذا المؤتمر ينبغي أن يتمثل في نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف ، بما فيها الحق في العودة ، والحق في تقرير المصير ، والحق في إنشاء دولته المستقلة الخاصة به في فلسطين . وشددوا على ضرورة تمتع منظمة التحرير الفلسطينية بمركز المشترك في هذا المؤتمر اشتراكا كاملا .

بيد أنه في حين واصل بعض الأعضاء إبداء تحفظات بشأن القرار ٥٨/٢٨ جيم بوصفه أساسا لعقد مؤتمر دولي ، فقد أكدوا من جديد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، بكل ما يعنيه هذا الأمر ، فضلا عن حق جميع الدول في المنطقة ، بما فيها إسرائيل ، في الوجود وفي الأمن .

"ورأى عضو من أعضاء مجلس الأمن أنه ليس من الممكن إحراز تقدم أو إيجاد حل سلمي للمشكلة على أساس القرار ٥٨/٢٨ جيم ، الذي يرى ذلك العضو أنه قرار متحيز وغير متوازن . وأشار هذا العضو إلى مبادرة سلام جارية حاليا تشمل عقد مؤتمر دولي ، يدعو إلى عقده الأمين العام للأمم المتحدة ، ويشترك في هذا المؤتمر أعضاء مجلس الأمن الدائمون ، فضلا عن إسرائيل وجيرانها العرب المهتمين بالأمر . وأوضح العضو المذكور أنه ينبغي لمثل هذا المؤتمر أن يؤدي إلى مفاوضات مباشرة فورية بين إسرائيل وجيرانها العرب ولا يكون له الحق في نقض نتائج المفاوضات المباشرة أو فرض حلول .

"وجميع أعضاء مجلس الأمن - باستثناء عضو واحد - يدعمون الأمين العام إلى مواصلة جهوده ومشاوراتها بشأن الموضوع فيما يتعلق بقرار الجمعية العامة ٦٦/٤٢ دال" .

٤ - وفي ٩ آذار/مارس ١٩٨٨ ، وجه الأمين العام مذكرة شفوية إلى الممثلين الدائمين للأردن وإسرائيل والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر ، وإلى المراقب الدائم لمنظمة التحرير الفلسطينية . ولغيت المذكرة الانتباه إلى التقرير المطلوب من الأمين العام في قرار الجمعية العامة ٦٦/٤٢ دال ، وطلبت بياناً مستكملاً من كل منها عن مواقفها بشأن عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط وفقاً للقرار ٥٨/٢٨ جيم . وتستنسخ أدناه ردودها .

مصر

"بالإشارة إلى مذكرة الأمين العام بتاريخ ٩ آذار/مارس ١٩٨٨ حول عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، نتشرب بالافادة بأن حكومة جمهورية مصر العربية تؤيد تنفيذ القرارات ٦٦/٤٢ دال و ٥٨/٢٨ جيم حول عقد هذا المؤتمر ، وتعرب عن أملها في استمرار الأمين العام للأمم المتحدة في تكثيف جهوده في سبيل تنفيذ هذين القرارين" .

إسرائيل

"بالإشارة إلى مذكرة الأمين العام المؤرخة في ٩ آذار/مارس ١٩٨٨ بشأن قرار الجمعية العامة ٦٦/٤٢ دال الذي أُعتمد في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، لقد صوتت إسرائيل ضد هذا القرار والقرارات المذكورة في الفقرة الأولى من ديباجته .

"لقد دأبت إسرائيل على الاعتراض على قرارات الجمعية العامة هذه ، حيث أن المؤتمر الدولي المقترح في القرار ٥٨/٢٨ جيم يتعارض بوضوح مع مبدأ إجراء مفاوضات مباشرة بين إسرائيل وجاراتها وقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذين حتى لم يرد ذكر لهما فيه .

"وفي هذا السياق ، يُشار إلى أن إسرائيل لا تعترف "بمنظمة التحرير الفلسطينية" كشريك في مفاوضات السلام ، ولاسيما نظراً لإنكار تلك المنظمة المعلن لدولة إسرائيل .

"وبالإضافة إلى ذلك ، تعترض إسرائيل على اقتراح إنشاء لجنة تحضيرية ، يشترك فيها الاعضاء الدائمون في مجلس الأمن ، وتكون لها أية سلطة لتحديد جدول الأعمال وإجراءات المفاوضات بين إسرائيل وجاراتها ، وتعقد مؤتمراً يمكن أن يفرض حلولاً .

"ولا يتناقض اعتراض اسرائيل على المؤتمر الدولي المقترح في القرار ٦٦/٤٢ ذال والقرارات السابقة له ، مع رغبة اسرائيل في إجراء مفاوضات مباشرة مع جاراتها في إطار دولي يتم الاتفاق عليه بين الجوانب المعنية بتلك المفاوضات المباشرة" .

الأردن

"إن المندوب الدائم للمملكة الاردنية الهاشمية ... بالاشارة إلى المذكرة المؤرخة في ٩ آذار/مارس ١٩٨٨ ، بخصوص عقد المؤتمر الدولي ، يتشرف بأن يعلم سعادته بأن موقف الحكومة الاردنية بهذا الشأن هو على النحو التالي :

"إن الاردن يؤيد عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط بإشراف الأمم المتحدة يدعو إليه أمينها العام وتشارك فيه الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن والاطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية .

"وينعقد هذا المؤتمر على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٣٨ (١٩٧٣) والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني" .

لبنان

"بالاشارة الى كتابكم المؤرخ في ٩ آذار/مارس ١٩٨٨ ، والحاقا بكتابي الصادر كوثيقة رسمية تحت رقم A/39/275-S/16584 بتاريخ ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٤ ، أتشرف بأن أؤكد لكم في ما يلي الموقف الرسمي المبدئي للحكومة اللبنانية حول الدعوة لمؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط :

"أولاً : يوافق لبنان على مبدأ عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط لايجاد حل عادل وشامل ودائم لقضية الشرق الاوسط وفقاً لما دعت اليه قرارات الأمم المتحدة بهذا الشأن ، وهو على استعداد للمشاركة في المؤتمر المذكور ، كما سبق أن أبلغكم ذلك رسمياً بتاريخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٤ (الوثيقة المشار اليها أعلاه) .

"ثانياً : لا يعني ذلك أن لبنان يوافق على ربط حل قضيته بقضية الشرق الاوسط ، اذ أنه يعتبر أن قضيته تتطلب معالجة منفصلة وعاجلة نظراً للاحاحها

ووقعها التدمير على بنيتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، كما ورد ذلك في خطاب رئيس الوزراء رشيد كرامي في الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٤ .

"ثالثا : ان موافقة لبنان على الاشتراك في المؤتمر الدولي للسلام تنبثق من كونه دولة معنية بالنزاع العربي الاسرائيلي ، وبسبب وجود أكثر من نصف مليون لاجئ فلسطيني على اراضيه سيتقرر مصيرهم في المؤتمر المذكور ، ومن أجل المشاركة في بحث القضايا التي يرى أنها تهمة وتعنيه بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

"رابعا : يؤكد لبنان بالمناسبة رفضه لفكرة توطين الفلسطينيين على اراضيه ويدعو ، من منطلق تأييده لحق الشعوب في تقرير مصيرها ، الى الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وانشاء دولته فوق ترابه ، وفقا لما دعت اليه قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بهذا الشأن .

"خامسا : لا يعتبر لبنان أن له مشكلة اقليمية (مشكلة اراضي مع أي دولة كان) قابلة للبحث أو التفاوض . فحدوده ثابتة ومعترف بها دوليا ، وهو متمسك بحقه في السيادة الكاملة والاستقلال .

"أما مسألة الاحتلال الاسرائيلي والممارسات الاسرائيلية في الجنوب فتعالج من زاوية تنفيذ ارادة المجتمع الدولي المتمثلة في قرارات مجلس الامن الدولي رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٥٠٨ (١٩٨٢) و ٥٠٩ (١٩٨٢) القاضية بانسحاب اسرائيل الكامل وغير المشروط من الاراضي اللبنانية ، وتمكين قوات الامم المتحدة من تنفيذ كامل المهمة الموكولة اليها ، لجهة الانتشار لغاية الحدود المعترف بها دوليا وتشبيت السلم والامن الدوليين ومساعدة الحكومة بأن تمارس حقها في بسط سلطتها وسيادتها على اراضيها . وبالتالي تحويل الجنوب الى منطقة أمن وسلام .

"سادسا : يؤكد لبنان التزامه باتفاقية الهدنة لعام ١٩٤٩ التي ما زالت سارية المفعول وفقا لما أكدته قرارات مجلس الامن المتتالية ذات الصلة ، (وذلك ريثما يتم استبدالها بنص آخر وايجاد حل عادل وشامل ودائم للنزاع العربي الاسرائيلي) " .

الجمهورية العربية السورية

"... أتشرف أن أبلغكم رداً على رسالتكم المؤرخة في ٩ آذار/مارس ١٩٨٨ بشأن مسألة عقد مؤتمر دولي معني بالشرق الاوسط بما يلي :

"إن الجمهورية العربية السورية كانت قد أيدت قرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم بشأن عقد مؤتمر دولي معني بالشرق الاوسط وذلك برسالتها الموجهة اليكم بتاريخ ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٤ والمعممة بالوثيقة رقم A/39/416-S/16708 كما أيدت قرارات الجمعية العامة وآخرها القرارات رقم ٦٦/٤٢ دال بتاريخ ٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ والقرار ١٠٩/٤٢ ألف بتاريخ ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ .

"إن الجمهورية العربية السورية تؤكد من جديد على ضرورة مواصلة الجهود من أجل عقد المؤتمر الدولي بمشاركة جميع أطراف الصراع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية والدول الدائمة العضوية في مجلس الامن ، وعلى أن يكون هذا المؤتمر فعالاً وذا صلاحيات وليس مظلة لاتفاقيات جزئية ومنفردة وذلك لتحقيق السلام العادل والشامل القائم على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها المتعلقة بالصراع العربي - الاسرائيلي وعلى أساس :

"تحقيق الانسحاب الاسرائيلي الكامل من جميع الاراضي العربية المحتلة بما فيها القدس .

"ضمان الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني بما فيها حقه في العودة الى وطنه وحق تقرير المصير وبناء دولته المستقلة ذات السيادة على ترابه الوطني" .

منظمة التحرير الفلسطينية

"إشارة الى رسالتكم بتاريخ ٩ آذار/مارس ١٩٨٨ بشأن المساعي الحميدة لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط - أتشرف بأن أنقل اليكم موقفاً لمنظمة التحرير الفلسطينية .

"لقد أبدت منظمة التحرير الفلسطينية منذ اتخاذ الجمعية العمومية للأمم المتحدة القرار ٥٨/٣٨ جيم في دورتها الثامنة والثلاثين استعدادها

الكامل للمساهمة الفعالة والايجابية في الجهود الرامية لاقامة سلام عادل فسي الشرق الاوسط يستند الى الشرعية الدولية التي تمثلها قرارات الامم المتحدة .

"ومنذ أن اتخذت الجمعية العمومية في دورتها الثامنة والثلاثين ذلك القرار والمنظمة على صلة دائمة بالأمانة العامة وبالدول المساندة لاقامة السلام في الشرق الاوسط من أجل دفع العملية السياسية باتجاه عقد المؤتمر الدولي . ولقد أكد السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والقائد العام لقوات الثورة الفلسطينية في أكثر من محفل دولي ومناسبة عالمية تأييد وتمسك منظمة التحرير لقرار عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط . ولقد كانت المناسبة الاخيرة التي أعلن فيها تأكيد منظمة التحرير الفلسطينية في مقر الامم المتحدة في جنيف عندما ألقى السيد ياسر عرفات كلمته أمام لجنة حقوق الانسان في ١٩ شباط/فبراير ١٩٨٨ .

"ان منظمة التحرير تؤكد أنها تسعى لعقد مؤتمر دولي فاعل للسلام في الشرق الاوسط تحت اشراف الامم المتحدة وبمشاركة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن وكافة الاطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وعلى قدم المساواة مع بقية الاطراف وذلك من أجل إحقاق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس .

"وان منظمة التحرير الفلسطينية ترى أن الاساس السياسي المالح لمثل هذا المؤتمر يتمثل في الشرعية الدولية . أي قرارات الامم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين كوحدة واحدة لا تتجزأ ومن ضمنها قرارات مجلس الامن والجمعية العمومية والتي تتضمن قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ و ٦٠٥ (١٩٨٧) .

"في اطار الحديث عن المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط يهمننا أن نذكر هنا بما يجري في الاراضي الفلسطينية المحتلة وبالموقف الذي طالبت منظمة التحرير الفلسطينية ، الامم المتحدة بتبنيه وهو حماية شعبنا بواسطة الامم المتحدة من حملات القمع الهمجية التي تشنها قوات الاحتلال الاسرائيلية ضد شعبنا في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية كما يهمننا أن نذكر أيضا أن منظمة التحرير الفلسطينية طلبت وعلى ضوء ما يجري ويمارس من جرائم ضد شعبنا بوضع الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية تحت اشراف الامم

المتحدة لغترة انتقالية قصيرة وانسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما فيها القدس العربية (نشير هنا الى قرار مجلس الامن رقم ٦٠٥ (١٩٨٧)) ، وحتى يتمكن شعبنا خلالها وبإشراف الامم المتحدة من تقرير مصيره وأن هاتين الخطوتين ضروريتان بالنسبة لحماية شعبنا مما سيوفر المناخ الملائم للمؤتمر الدولي الذي سيرسي أسس السلام العادل والدائم في المنطقة وطبقا للشرعية الدولية والقرارات الصادرة من الامم المتحدة" .

٥ - ويتضح مرة ثانية من المراسلات الواردة أعلاه أنه لا يتوفر ما يكفي من الاتفاق ، سواء فيما بين الاطراف المعنية مباشرة أو داخل مجلس الامن ، للسماح بعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط حسبما طُلب في القرار ٦٦/٤٢ دال . وفي غضون ذلك ، سلطت الاحداث الاخيرة والمستمرة في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين أضواء شديدة على مسيس الحاجة الى التفاوض ، بأسلوب مقبول لدى جميع الاطراف المعنية مباشرة ، على تسوية شاملة وعادلة ودائمة للصراع العربي - الاسرائيلي . وما زالت آراء الامين العام بشأن أساس هذه التسوية وبشأن كيفية التفاوض عليها ، هي ذات الآراء التي أعرب عنها في الفقرات الختامية من التقرير الذي قدمه الى مجلس الامن في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ (S/19443) وفقا لقرار مجلس الامن ٦٠٥ (١٩٨٧) .
